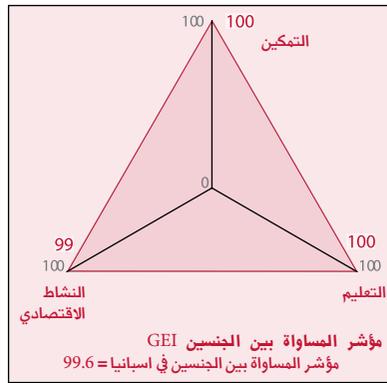
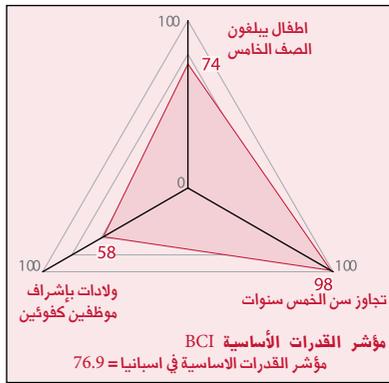


إغفال القضايا الرئيسية

لقد تم الوقوف أخيراً على العيوب التي تعترى الاقتصاد الإسباني، والتعديلات التي تأخرت طويلاً. فالحكومة في مواجهة البطالة المتضخمة وانهيار الاعتماد، تتولى مسؤولية الداعم والضامن، غير أنها أخفقت في تناول القضايا الرئيسية، مثل غياب تأمين العمل، وإمكانية الحصول على السكن، وتوسيع الحقوق الاجتماعية. وبالمثل مع المعونة الدولية، ففي الوقت الذي تكثف فيه إسبانيا دورها كبلد متعاطف وخير، نجد أن القضايا الأساسية مثل الاحتباس الحراري، والدعم الزراعي، لا تنال منها الاهتمام الذي تستحقه.



Plataforma 2015 y más
Pablo José Martínez Osés
(¹)Intermon Oxfam
Deborah Itriago

للأزمة في إسبانيا جوانبها المميزة، والتي تشير إلى أن "إخفاقات" النظام المالي الدولي، أو الممارسات السيئة، ليست وحدها السبب في حدوث هذه الأزمة. ففي الوقت الذي كانت فيه الشركات المالية الأميركية الكبرى تنهار، كان الرئيس "زاباتيرو" José Luis Rodríguez Zapatero في نيويورك حاضراً في جلسة الجمعية العمومية للأمم المتحدة أيلول/سبتمبر 2008 حيث أعلن ثقته في قوة النظام المالي الإسباني. وعلى الرغم من ذلك، اندفعت الحكومة لتقديم منحة قدرها 30 بليون يورو لتغطية مخاطرها. وهذا الرقم يمثل ما يزيد عن 650 يورو للشخص، بينما ينفق البلد 30 يورو لكل شخص على معونات التنمية. وقد حازت هذه العاصفة الأولية على البحث عن فرص لحل هذه الأزمة.

في الأسواق عافيتهما. ومن الجدير بالذكر أن الحكومة قد قاومت، حتى الآن، المناقصات الانتهازية المعتادة من قبل أصحاب العمل التي تؤدي إلى مزيد من انعدام الأمن الوظيفي، وذلك من خلال تشيبتهم الأجور واستغلال غزارة العمالة الرخيصة كشرط لخلق فرص عمل.

انهيار الاعتمادات

بالرغم من أن معدل الفائدة الأوروبية القاعدية قد هبط إلى مستوى لم يسبق له مثيل، إلا أن الهيئات المالية تبدو غير مستعدة للاستمرار في مجازفات جديدة في هذا السياق. ومن ثم يظل توافر الاعتمادات أمراً نادراً. والواضح أن مبلغ الثلاثين بليون يورو التي صدقت عليها الحكومة، وعدة جهات عامة ضامنة، قد فشلت حتى الآن في إعادة تأهيل القطاع المالي لمنح القروض أو الاعتمادات، وفي توفير المال اللازم أيضاً لإنعاش النشاط الاقتصادي. علاوة على ذلك، فإن حقيبة الاعتمادات الأسرية قد هبطت

كانون الثاني/يناير 2008 ويناير 2009 ارتفعت نسبة البطالة لتتجاوز أكثر من 3 ملايين ونصف المليون شخص، يمثلون 14% من السكان الفاعلين اقتصادياً، وهو ما يعد تقريباً ضعف المتوسط الأوروبي. ووفقاً للبيانات المنشورة من قبل مكتب الأمن الاجتماعي، فإن أكثر من 840 ألف وظيفة قد اختفت في العام 2008، ولا يظهر من التيار السائد أي إشارة إلى تباطؤ ما في سرعة هذا الانحدار.

وقد بحثت الحكومة الإسبانية طرق تخفيف حدة الهبوط في القوة الشرائية، من خلال عمل تخفيضات في الضرائب المفروضة على العاملين، وتبسيط الإجراءات الكفيلة بخلق أنشطة اقتصادية جديدة. كما بحثت الحكومة أيضاً على القيام بتخفيضات في معدلات الفائدة المعيارية للمدفوعات المتأخرة؛ بهدف المساعدة في إنقاذ الشركات من الاختناق المالي. وفي الغالب كان الغرض من هذه الإجراءات، تمكين العمال من الصمود عسى أن يستعيد النشاط الاقتصادي والثقة

تدمير العمل

الأرقام الحالية للخسائر في الوظائف، تعد مذهلة وغير مألوفة. ففي الفترة ما بين

(1) إسبانيا أوكسفام إنترمون Intermon Oxfam في هذا التقرير، قد تم من خلال فريق البحث، بقيادة ديبورا إترياجو Deborah Itriago وهي مختصة على القطاعين الأخيرين.

للمرة الأولى في ثماني سنوات، مقارنة بالنمو الواضح في الحقبة التي صدقت عليها الحكومة. وهذا التناقض الجلي تفسره نزعة الكيانات المالية للضامنين العموميين، عند اختيارهم المخاطر، وبصعوبات مالية كبيرة تواجهها الهيئات الحكومية المحلية. ومن ثم فقد وضعت الحكومة في الأولوية العمل كضامن عمومي؛ بهدف المحافظة على الثقة في التوازن واستقرار النظام المالي الذي تعتمد عليه مدخرات وإيداعات مواطنين كثيرين. ولكن القضية تتطلب أكثر من ذلك، ففي الوقت الذي تواصل فيه الهيئات المالية تقديم نتائج ربع سنوية، تبين فيها أرباح المضاربات، فإن تدهور الأصول المالية والرهنية المستمر، يعني أن عامة الجماهير لم تتمكن حتى الآن من التمتع بمنافع هذا الاستقرار. كما أن الحركات الاجتماعية، والقطاعات الأكاديمية والسياسية أيضاً، بدأت في التعبير عن حاجتها إلى هيئات مالية عامة، من شأنها منح الأولوية لوظائف الخدمة العامة، بدلاً من هوامش الربح.

التأخر في التعديل

إن سرعة استجابة الحكومة الإسبانية لحاجات القطاع البنكي والمالي، تتناقض تناقضاً حاداً مع تقاعسها واهتمامها المحدود بمشكلات الاقتصاد الحقيقية، والذي يشهد حالياً عملية تعديل مفاجئة، وهو ما كان مطلوباً منها منذ فترة طويلة، وقت اندلاع الأزمة.

المشكلات الثلاث الرئيسية التي تم الاستشهاد بها مراراً، أثناء دورة النمو السابقة، كانت هي: الضخامة الواضحة "لفقاعة الملكية" والأهمية النسبية لصناعة البناء في إجمالي الناتج القومي ونمو العمالة. واقتراض الأفراد ومؤسسات الأعمال بصورة مكثفة. والمعدلات المنخفضة للتنافسية الوطنية والمدخرات. في الفترة السابقة، لم يتم سوى القليل لمعالجة العمليات المطلوبة في التعديل. وربما يكون ذلك بسبب توقف الحكومة عن تحملها التكاليف الاجتماعية والسياسية. وقد كان للأزمة المالية العالمية، دور في حدوث هذه العمليات والإسراع منها، وهو ما أثر بشدة

على مستويات وحيوية التجارة ذات الحاجات الإئتمانية قصيرة المدى.

وفي استجابتها لهذا الوضع، تبنت الحكومة مقاربة مزدوجة. فقد ظلت حازمة في مقاومة مناصرة وتكتل القطاعات المحافظة، وأصحاب الأعمال، في سبيل استقطاعات الضرائب للأرباح الكبيرة، وضرائب الشركات الأقل، والمتطلبات الخاصة بالتسريح. بينما أجازت في الوقت نفسه تدابير اجتماعية تستهدف بشكل رئيسي الفئات المتعطلة، وذات الدخل المنخفض التي تتعرض لمخاطر شديدة. ولكن هذه الاستجابة أو رد الفعل المزدوج الذي استهدف تجنب أي ضرر لنظام الضمانات الاجتماعية (بحيث يمكنها العمل كمتص للصدمة في الأزمة) لا يفعل شيئاً لعكس المسارات، وتمكين استعادة الائتمان والعمالة، أو مؤشر الأسعار.

وقد يبدو أن الحكومة تعتمد على قدرتها في احتواء الضغوط، حتى تعود الثقة بالأسواق المالية الدولية، وتأتي دورة نمو جديد مرة أخرى. ولكن، المسألة ليست فقط في معرفة متى ستحدث هذه العودة، وإلى أي مدى يمكن تحمل السقطة الكبيرة، في الحسابات العامة التي تستخدم في تمويل التدابير العامة. (فقد تم بالفعل استخدام الفائض المتراكم عبر السنوات السابقة، وأصدر الاتحاد الأوروبي أولى تحذيراته). إنها أيضاً حالة التعامل مع المشكلات الرئيسية التي تعترى الاقتصاد الإسباني، وهي مشكلات مرتبطة بشكل رئيسي بانعدام الأمن في العمل، والحصول على السكن، وتوسيع الخدمات الاجتماعية الأساسية لتشمل قطاعاً عريضاً من السكان.

إسبانيا في الخارج

يعد العام 2009 عام النقاش المتواصل حول التعاون الإنمائي، وهو نقاش يتضمن أسئلة حول الصيغة الواجبة للتعاون في النضال ضد الفقر. وقد كانت إسبانيا بلداً داعماً في العامين 2007 و2008 ليس فقط في ما يتعلق بإدارة الأزمة العالمية التي تؤثر في البلدان النامية على وجه الخصوص، بل أيضاً وبصورة أكثر عمومية في الالتزامات بمستويات المساعدات الإنمائية الرسمية.

المساعدات الإنمائية الرسمية: في الفترة من 2004 وحتى 2007 زادت المساعدات الإنمائية الرسمية الإسبانية بأكثر من 20% (بالقيمة الحالية). وعلى الرغم من المحافظة على موازنتها المخصصة للتعاون الدولي للعام 2009 بالمستوى نفسه كما كان في 2008 (5 بلايين يورو)، إلا أن إسبانيا مازالت واحدة من أكثر البلدان المانحة سخاءً. ففي كانون الأول/ديسمبر 2007، تم توقيع معاهدة الدولة لمكافحة الفقر، والتي تتعهد بمقتضاها جميع الأحزاب السياسية الإسبانية بالامتثال للالتزام الدولي بتوجيه 0.7% من إجمالي الناتج القومي إلى المساعدات الإنمائية، بداية من العام 2012.

العمل الإنساني: شهد العام 2008 ذروة سلسلة من العمليات التي ستساعد في تكتيف حضور إسبانيا كفاعل عالمي في الجهود الإنسانية. فقد أصبح لديها مكتب للعمل الإنساني، يعمل في إطار الهيئة الإسبانية للتعاون الإنمائي الدولي (AECID). يقوم بتقوية القدرات الإدارية الدولية في التعامل مع الأزمات الإنسانية، ويمكن البلد من تجاهل الضغوط الإعلامية عند تقريرها ما إذا كانت ستتورط في أزمات إنسانية معينة.

أزمة الغذاء: في قمة منظمة الأغذية والزراعة في حزيران/يونيه 2008، قطعت إسبانيا التزاماً على نفسها بالمساهمة بمبلغ 500 مليون يورو استجابة لهذه الأزمة. وفي كانون الثاني/يناير 2009 نظمت إسبانيا بالاشتراك مع الأمم المتحدة الاجتماع رفيع المستوى للأمن الغذائي للجميع (RANSA) في مدريد، والذي انعقد بفرض تعزيز التنسيق بين مختلف المؤسسات المنخرطة في هذا المجال (منظمة الأغذية والزراعة، وبرنامج الغذاء العالمي، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، والبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي)، كما تقدمت إسبانيا بمبادرة الشراكة العالمية للزراعة والأمن الغذائي (GPAFS). وفي هذا الاجتماع، التزم الرئيس "زاباتيرو" بمبلغ بليون يورو لهذا الغرض، يتم دفعها على خمس سنوات. والمبلغ الإجمالي 1.5 بليون يورو لا يمثل مورداً إضافياً بل إنه التزام بتخصيص جزء

وبين المبلغ المطلوب، والمقدر بـ50 بليون دولار سنوياً⁽⁴⁾. أضف إلى ذلك، أن إسبانيا أصبحت عازفة عن تقديم التزامات مالية جديدة للهجرة، ولتبنّي التعديلات المطلوبة في كثير من البلدان النامية. وفي إطار الاتحاد الأوروبي، فإن الأمانة المالية الحالية، تمثل حجة لتخفيف برامج التمويل التي أصبحت محدودة بالفعل. ولم يتم التوصل حتى الآن إلى اتفاق حول ابتكار آليات لتنمية الموارد اللازمة، مثل المزايدة على حقوق الانبعاثات. ولا حتى حول الالتزامات التي يجب على البلدان الوفاء بها في سياق اتفاق عالمي معن.

للإتحاد الأوروبي، وذلك عبر تجاهل حقيقة أن الأثر المشوش لسياسات الدول الغنية الزراعية، يعد واحداً من بين أسباب تآكل الزراعة في البلدان الفقيرة ومن ثم في أزمة أسعار الغذاء.

الهجرة: لقد ضربت الأزمة الاقتصادية الدولية ملايين المهاجرين ضربة عيفة، حيث إنهم تعرضوا لتهديد فوري بالوقوع في برائن البطالة (خصوصاً العاملين منهم في الصناعات البنائية والفندقية)، مما سيقلل من تحويلات هؤلاء العاملين في الخارج إلى أسرهم⁽²⁾. وقد جاء رد فعل الحكومة مخيباً للآمال: إجراء واحد، بدوافع شوفينية وطنية لاقت نجاحاً محدوداً، لأن المهاجرين الذين تغلبوا على كثير من العوائق في سبيل حصولهم على الإقامة الإسبانية، لن يسرهم أن يتخلوا عن هذا الحق⁽³⁾. فضلاً عن ذلك، فإن حصص الهجرة المنتظمة قد خفضت إلى حد كبير، وكثفت من جهود مراقبة واعتقال وترحيل العمال غير الشرعيين. وقد مرت الحكومة الإسبانية قانوناً جديداً لطلب الحماية واللجوء، وذلك في كانون الأول/ديسمبر 2008. وبتابع مرسوم أوروبي تمت إجازته عبر مسارات شبيهة في تموز/يوليو 2008، "وهو ما سوف يعزز استمرار السياسات غير المتعاطفة مع الآخر بل الكارثة للجانب في أوروبا. وسوف يكون مهتماً بمصالح الدول أكثر من اهتمامه بالحق في اللجوء والحماية" وفقاً لما تراه اللجنة الإسبانية لمساعدة اللاجئين.

التغير المناخي: في نهاية 2009، يجب التوصل إلى اتفاق عالمي حول المناخ، يخلف بروتوكول كيوتو الحالي. وهذا ما يتطلب اتفاقاً عاماً حول طرق المساهمة في جهود تقليل الانبعاثات، وكيفية تمويل تعديلات مرجوة في البلدان النامية. وتساهم إسبانيا في صناديق المال المتواجدة الدولية، بالرغم من أن مساهمتها تلك كما هو حال مساهمات باقي بلدان المجتمع الدولي شتاناً ما بينها

من موازنة المساعدات الإنمائية الرسمية السابقة. والشيء البارز هنا هو أن الآثار السلبية لسياسات الاتحاد الأوروبي الزراعية على الأمن الغذائي العالمي، ليست مطروحة للنقاش كجزء من هذه المبادرة. وهو ما يعرّض فرص نجاحها لخطر شديد.

وفي إطار مجموعة العشرين، وبالانساق مع ما ذكر، وكجزء من رزمة من التدابير التي تم اقتراحها بغرض إدارة الأزمة المالية، فإن إسبانيا تدعم فكرة أن تزيد بنوك التنمية المتعددة الأطراف من تدفقاتها الصافية، نحو البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط، في أوقات النمو المنخفض.

التضامن ليس كافياً

على الرغم من أن جميع هذه المبادرات تعبر عن حالة من التضامن، إلا أنها تتناقض مع موقف إسبانيا على جوانب تعد مصيرية للبلدان النامية، مثل التجارة، والزراعة، والهجرة الدولية، والتغير المناخي.

التجارة: أحد أهم المخاطر الكبرى في الاستجابة الدولية للأزمة المالية الراهنة، هو أن البلدان تتبنى كمنفذ، الحماية التجارية من طرف واحد. وعلى خلاف دول الاتحاد الأوروبي، فإن إسبانيا كانت دائماً في الجانب الأقل نزوعاً نحو المرونة في مواقفها، وتضمن التنمية كعنصر جوهري في مفاوضات التجارة. ففي اجتماع مجموعة العشرين في أواخر 2008، دعيت البلدان إلى التراجع لمدة عام على الأقل عن التعريفات الجمركية المتزايدة المطبقة، بينما لم يذكر شيء عن استخدام الدعم الذي تقدمه الدولة، ولا حتى خططها للإنقاذ. وهو ما يعني التشكيك في وسائل الحماية الوحيدة التي يمكن لمعظم البلدان النامية توفيرها، ناهيك عن تلك البلدان التي لا تستطيع توفيرها (وهو ما يمكن فضلاً عن ذلك، أن يدمر زراعتها).

الزراعة: على نفس الدرجة من الأهمية، يأتي عدم الانساق بين المبادرات العالمية التي تدعمها إسبانيا وبين مبادرة وزارة الشؤون الريفية التي تشق طريقها، دافعة من أجل برنامج أوروبي لمنع إصلاحات السياسات الزراعية المشتركة (CAP). وقد تم تقديم هذه المبادرة كأحدى المبادرات التي ينبغي أن تظل في المقدمة أثناء الرئاسة الإسبانية

(4) Oxfam. "Credibility Crunch: Food, Poverty, and Climate Change: An Agenda for Rich-Country Leaders". Oxfam Briefing Paper 113. June 2008. Available from: <www.oxfam.org.uk/resources/policy/debt_aid/downloads/bp113_credibility_crunch.pdf>.

(2) في الإكوادور والمكسيك مثلاً، يقدر الانهيار في 2008 بنحو 20%.

(3) منظومة الجهود تعيد للمهاجرين إمكانية التسديد مقدماً لمناخ البطالة المتراكمة في بلدانهم، بتدعيم من أية مبادرة أعمال يمكنهم القيام بها. في شباط/فبراير 2009، وقّع 2000 مهاجر فقط (من إجمالي نحو 200.000 أجنبي متعطل).